Inter-Agency Coordination Lebanon

آخر المستجدات خلال شهر نيسان

- آخر التطورات خلال شهر نيسان
- المساءلة أمام الأشخاص المشمولين بالاختصاص
- قصة أسماء

لبنان

آخر المستجدات المشتركة بين الوكالات

آخر التطورات خلال شهر نيسان

الإتجار بنساء سوريات

بين نهاري الأحد 27 والأربعاء 30 آذار، داهمت قوى الأمن الداخلي مواقع عدة في منطقة المعاملتين، جونيه. وقد أدّت هذه المداهمات إلى الكشف عن شبكة إتجار بالنساء.

أشارت قوى الأمن الداخلي إلى أن نحو 75 امرأة كن محتجزات ضد إرادتهن وأجبرن على ممارسة الدعارة، غير أنه لم يتم إحضار سوى 45 امرأة إلى مركز الشرطة. وقد اعتبرت كل من سلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية هؤلاء النساء ضحايا إتجار بالبشر وفقاً لقانون معاقبة الإتجار بالبشر اللبناني الذي صدر في أواخر العام 2011؛ كما أن الناجيات لسن قيد التحقيق ولم تصدر أي مذكرات احتجاز بحقهن. كما تبين للمحققين أن غالبيتهن قد دخلن لبنان من سوريا (بشكل قانوني وغير قانوني) بقصد العمل في مجال آخر.

من بين الضحايا الـ45 اللواتي تم التعرف عليهن، ثمة لاجئتان فلسطينيتان من سوريا ولاجئة عراقية، في حين الـ42 المتبقيات سوريات. وجميع هؤلاء النساء فوق 18 عاماً.

أفادت النساء عن تعرضهن للاحتجاز لدى وصولهن وإجبارهن على ممارسة البغاء لفترات زمنية مختلفة – فبعضهن كنّ قد وصلن قبل أسبوعين والبعض الآخر محتجزات منذ ست سنوات. وقد أفادت كلهن عن تعرضهن للاعتداء الجسدي والعقلي والمعنوي والجنسي الشديد والمعاناة من الآثار الجسدية الناجمة عن الأسر وعدم التعرض لضوء الشمس . وأفادت الكثيرات منهن أنهن قد أجبرن على الإجهاض القسري في ظلّ ظروف غير صحية، ما أدى إلى مضاعفات صحية.

سرعان ما قامت المفوضية ومنظمة كفى ومنظمة انترسوس وجمعية كاريتاس والهيئة الطبية الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية بتفعيل خطة استجابة فور تبلّغ خبر وجود ناجيات من قبل قوى الأمن. وقد اتبعت هذه الخطة إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة بين الوكالات للتصدي للعنف الجنسي. وتشمل هذه الإجراءات مسارات إحالة للناجيات إلى آليات الأمن والحماية والرعاية الصحية والدعم النفسي والمساعدة القانونية وسبل كسب العيش.

واقتضى الحل الفوري استضافة النساء في ملاجئ آمنة. فتكفّلت المنظمات المتخصصة بتوفير الرعاية للناجيات وضمان حصولهن على الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي المطلوب. كما تولى عدد من الأخصائيين النفسيين إجراء تقييمات فردية لتقديم الدعم وتقييم مدى الحاجة إلى دعم نفسي أكثر تخصصاً.

بالإضافة إلى ذلك، نظّم موظفون متخصصون جلسات جماعية للدعم النفسي والاجتماعي على مدى ساعتين في اليوم لمساعدة الناجيات على مواجهة التوتر والصدمة والخوف. كما شاركت النساء في الأنشطة الاجتماعية القائمة في الملاجئ. وتمّ تحديد الحاجة لدى عدد من النساء إلى المساعدة النفسية، وتجري متابعة هذه المسألة حالياً.

التمويل

طالبت الوكالات والحكومة اللبنانية بـ2.48 مليار دولار أميركي في خطة لبنان للتصدي للأزمة للعام 2016. وبحلول 31 آذار، أفادت الوكالات عن تلقيها 468 مليون دولار أميركي.

اللاجئون السوريون المسجلون

ما مجموعه 1,048,275 شخصاً مسجلاً حالياً لدى مكتب المفوضية في لبنان

تعمل المفوضية مع الناجيات على تحديد خياراتهن للمستقبل للتأكد مما إذا كانت الاعتبارات الأمنية أو غيرها من الاعتبارات تستدعي إحالتهن لإعادة التوطين وإيجاد الحل الأسلم والأنسب للنساء اللواتي يرغبن في العودة إلى سوريا أو البقاء في لبنان في الوقت الراهن. تجتمع الهيئات الشريكة بشكل منتظم لتقييم التقدم المحرز والاحتياجات التي لا تزال عالقة.

آلية استهداف برنامج الأغذية العالمي: من هم المؤهلون للحصول على مساعدة غذائية؟

لقد بدأت عملية تحديد الفئات المستفيدة من المساعدات الغذائية المقدّمة من برنامج الأغذية العالمي في أواخر العام 2013، فتم الانتقال من دعم جميع اللاجئين السوريين إلى استهداف الأكثر ضعفاً فقط والذين يشكلون نسبة 75 في المائة. وقد استمرت هذه الجهود خلال العام 2015، وذلك باستخدام منهجية استهداف أكثر تشدداً ومع الاستناد إلى نتائج الزيارات المنزلية الفردية. فجرى استخدام البيانات التي تمّ جمعها لضمان إعطاء الأولوية للأسر الأكثر حاجة إلى المساعدة.

في أواخر العام 2015، تعاونت الجامعة الأميركية في بيروت مع برنامج الأغذية العالمي من أجل تحسين منهجية الاستهداف بالاستناد إلى البيانات الناجمة عن تقييم العام 2015 لجوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان (VASyR) وتلك الواردة في قاعدة بيانات المفوضية والمعلومات الناجمة عن الزيارات المنزلية. وكان الهدف من ذلك تصنيف جوانب الضعف لدى كل أسرة لاجئة بشكل سريع ودقيق من دون إجراء زيارة منزلية.

بحلول أوائل العام 2016، كان قد تم تصنيف جميع العائلات السورية اللاجئة المسجلة بحسب درجة ضعفها. ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار الارتباط الوثيق بين انعدام الأمن الغذائي والفقر الذي تمت ملاحظته في تقييم العام 2015. وبفضل هذا التصنيف، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي حالياً تحديد أولويات عملية المساعدة وترتيبها واستهداف الأسر الأكثر حاجة. لقد استخدم البرنامج معارفه وقدراته لإجراء سلسلة ناجحة من التحليلات والدراسات التي تؤكد مدى دقة نهجه الجديد.

في أوائل شهر نيسان، أبلغ برنامج الأغذية العالمي المستفيدين عن أهليتهم للمساعدات الغذائية في شهر أيار، وذلك بناءً على نتائج آلية الاستهداف المنقحة. وابتداءً من أيار، ستتوقف المساعدات المقدمة إلى الأسر المصنفة في أدنى الدرجات في حين أن الأسر التي لا تتلقى حالياً المساعدة والتي تندرج ضمن فئات الأشد ضعفاً ستبدأ بتلقي المساعدات الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، وابتداءً من أيار، سيتوقف البرنامج عن حصر المساعدة بخمسة أفراد للأسرة، وبالتالي تقديم 27 دولاراً في الشهر لكل فرد من أفراد الأسر المؤهلة.

سيعمد برنامج الأغذية العالمي إلى شطب وإضافة الأسر بالاستناد إلى درجة ضعفها ضمن مرحلتين. ستشمل المرحلة الأولى الواقعة في شهري نيسان وأيار شطب 24,000 لاجئ أقل عرضة للخطر وإضافة حوالي 90,000 لاجئ في المقابل كانوا قد استبعدوا في السابق بسبب سياسة تحديد السقف. وخلال المرحلة الثانية، في شهري حزيران وتموز، سيتم شطب 55,000 شخص كحد أقصى من بين الأقل عرضة للخطر (والذين يتم تحديدهم مع استمرار عمليات الإحالة) في حين تتم إضافة 119,000 لاجئ أكثر عرضة للخطر. وعند الانتهاء من هذه العملية، سيكون العدد النهائي للاجئين المستفيدين من المساعدات الغذائية حوالي 750,000 شخص.

قصة أسماء

برنامج الأغذية العالمي© / دينا القصبي

إثر تلقيه هبة سخية من الحكومة الألمانية، استعاد برنامج الأغذية العالمي كامل قيمة بطاقته الإلكترونية الأصلية والبالغة 27 د.أ. في شهر آذار، وذلك بعد عام كامل من التخفيض الذي وصل إلى 13.5 د.أ. للشخص الواحد.

وقد لاحظ مديرو المتاجر اللبنانيون، مثل عبد الله (في الصورة)، الفرق على الفور: فقد تمكن اللاجئون السوريون من شراء المزيد من المواد الغذائية خلال شهري آذار ونيسان بدلاً من زيارة متجره مرة واحدة أو مرتين فقط في الشهر.

وأوضحت أسماء، وهي نازحة سورية، أنها باتت أخيراً قادرة على شراء الحليب والجبنة لأطفالها – إذ كانت أسرتها قد استغنت عنهما لأشهر عدة بسبب اضطرارها إلى استخدام الأموال المحدودة لشراء أساسيات العيش فقط.

"شارك بوجبة"

يشكّل تطبيق "شارك بوجبة" ShareTheMeal للهواتف الذكية الذي طورّه برنامج الأغذية العالمي نقلة نوعية في جهود البرنامج لجمع التبرعات من أجل دعم الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان. والهدف من جمع التبرعات عبر هذا التطبيق في لبنان هو دعم 1,400 طفل لاجئ، تتراوح أعمارهم بين 3-4 سنوات في بيروت، وذلك لمدة عام كامل. يتلقى أهل هؤلاء الأطفال الأموال المحولة إلى بطاقاتهم الغذائية الإلكترونية المعتادة التي يوفرها لهم البرنامج، ما يتيح لهم شراء الأطعمة التي يحتاجون إليها من المتاجر المحلية. وهذا من شأنه أيضاً دعم المجتمعات المضيفة والاقتصاد اللبناني.

من خلال هذا التطبيق (المتوفر في متجري التطبيقات "آبل" و"جوجل بلاي" لمستخدمي أندرويد، فضلاً عن موقع أمازون)، يمكن لمستخدمي الهواتف الذكية الانضمام إلى آلاف الأشخاص الآخرين لدعم الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان ورصد تقدم الحملة. ولكل وجبة تتم المشاركة بها، يتمكن المستخدم من الاستماع لقصة أحد الأطفال المحتاجين الذين يتلقون الدعم من برنامج الأغذية العالمي. يمكن للتبرعات أن تتراوح بين 0.50 سنتاً - متوسط التكلفة العالمية لتغذية طفل واحد ليوم واحد – وهبة شهرية.

المساعدة النقدية المقدمة من الأونروا

اعتباراً من شهر آذار 2016، تمكّنت الأونروا من استئناف برامج المساعدات النقدية التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين المؤهلين القادمين من سوريا. وسيستمر تقديم هذه المساعدات النقدية الشهرية البالغة 27 د.أ. للشخص الواحد حتى نهاية العام. كما تم استئناف تقديم المساعدات النقدية

الشهرية البالغة 100 د.أ. للعائلة الواحدة من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية، بما في ذلك السكن، في شهر آذار 2016 وهي ستستمر حتى شهر حزيران 2016.

تستمر الأونروا في التزامها القاضي بتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا وهي ستواصل بذل الجهود لجمع التبرعات من أجل تمديد فترة تقديم مساعداتها النقدية.

دعم الاتحاد الأوروبي لتحسين النظام الصحي الوطني للجميع في لبنان

في الاستجابة للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان، احتفل الاتحاد الأوروبي مع وزارة الصحة العامة في 20 نيسان باختتام المرحلة الأولى من التعاون القائم بينهما في قطاع الصحة وإطلاق المرحلة التالية. وقد تولت وزارة الصحة العامة، مع كل من منظمة الصحة العالمية والمفوضية واليونيسيف ومنظمة الإشعار الدولية، مهمة تنسيق هذا التعاون.

تم عرض إنجازات المرحلة الأولى والأنشطة التي سيتم تنفيذها خلال المرحلة الثانية من البرنامج خلال مؤتمر صحفي شارك فيه كل من الوزير وائل أبو فاعور والسفيرة كريستينا لاسن، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان، بحضور ممثلي منظمة الصحة العالمية والمفوضية واليونيسيف في لبنان.

وكانت المنظمات الشريكة قد عملت معاً على مدى السنوات الماضية، بقيادة وزارة الصحة العامة، للمساعدة على تحسين عملية تقديم الخدمات وتعزيز إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية على مستوى المجتمعات المحلية. وكان الهدف الرئيسي من الشراكة تمكين الوزارة من مواجهة التحديات المتزايدة لخدمة السكان الذين يعيشون في لبنان من خلال الدعم المؤسسي الاستراتيجي لنظام الرعاية الصحية الأولية اللبناني.

وتشمل الإنجازات الرئيسية لهذا البرنامج توفير اللقاحات في مراكز الرعاية الصحية الأولية في لبنان؛ وتوفير الأدوية الأساسية للأمراض الحادة والمزمنة لـ430 مركز للرعاية الصحية الأولية في سائر أنحاء البلاد؛ وتوفير المعدات الطبية لـ11 مستشفى حكومياً و200 مركز للرعاية الصحية الأولية؛ وإنشاء ثمانية مختبرات لفحص المياه في مختلف أنحاء لبنان من أجل تمكين المستشفيات من مراقبة نوعية المياه والبقاء في حالة تأهب لأي تفشيات محتملة لأمراض منقولة عن طريق المياه؛ وتدريب العاملين في مجال الصحة على مواجهة التوتر وتعزيز مهاراتهم في التواصل.

استعراض برنامج المساعدات الشتوية

في العام 2014، باشرت المنظمات الإنسانية بتنفيذ برنامج دعم موسمي محدد الهدف لمساعدة اللاجئين على مواجهة الأعباء الإضافية المتعلقة بالشتاء من خلال أنشطة في مجال الإيواء وتوزيع مواد إغاثة أساسية ومساعدات نقدية خاصة بفصل الشتاء.

في شتاء العام 2015، ضاعف الشركاء المساعدة النقدية الشتوية مقارنة بالعام السابق نظراً إلى تزايد جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين.

وتمّ اختتام الخطة المشتركة بين الوكالات للدعم الشتوي للعام 2015-2016 في نهاية شهر آذار 2016 مع معدل تنفيذ مرتفع: فقد تم بلوغ 252,364 من أصل 257,250 أسرة مستهدفة.

وعلى الرغم من أن تقديم المساعدة في مجال الإيواء يستمر على مدار السنة، غير أنه يحمل أهمية خاصة خلال أشهر الشتاء إذ يمكن للطقس البارد وهطول الأمطار أن يؤثر بشكل كبير في الملاجئ المتدنية المستوى والمخيمات العشوائية. لقد تم منح الأولوية لتوفير مستلزمات تجهيز المساكن لمقاومة الظروف الجوية في المخيمات العشوائية وتم بلوغ أكثر من 32,000 أسرة عبر هذه المساعدة خلال أشهر الشتاء. كما استفادت 10,775 أسرة أخرى مقيمة في مبان متدنية المستوى من أعمال التصليح والتجهيز. واستفادت أكثر من 4,900 أسرة من عمليات تحسين المواقع في المخيمات العشوائية المعرضة للفيضانات بسبب الامطار والثلوج. وتشمل أعمال تحسين المواقع فرش الأراضي بالحصى لتسهيل تصريف المياه وتنقّل السكان، فضلاً عن حفر الخنادق لتحسين تصريف المياه.

بشكل إجمالي، تم ضخّ أكثر من 85.5 مليون د.أ. كمساعدات نقدية قدّمت إلى 182,364 أسرة لاجئة ولبنانية محتاجة خلال هذا الشتاء.

تمّ عقد ورشة عمل مشتركة بين الوكالات لعرض الدروس المستفادة من برنامج المساعدات الشتوية في شهر نيسان، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام الوكالات لعرض أهم النتائج التي توصلت إليها. كما نظمت المفوضية عملية رصد لما بعد التوزيع من أجل تقييم سير العملية والآثار الناجمة عن المساعدات الشتوية.

أفاد غالبية المشاركين في عملية المسح عن فعالية توزيع المساعدات النقدية؛ فأشاروا جميعاً تقريباً إلى عدم مواجهة أي مشاكل أثناء سحب المبالغ من أجهزة الصراف الآلي. وأوضحت أكثر من 70 في المائة من العائلات أنها قد استخدمت المساعدات النقدية الشتوية بشكل رئيسي لتسديد تكلفة مواد التدفئة والغذاء والرعاية الصحية والنفقات الطبية.

غير أن أكثر من 81 في المائة من الأسر قد أفادت أن هذه المساعدات النقدية الشتوية لم تكن كافية لتلبية احتياجاتهم خلال فصل الشتاء. فأشار العديد إلى أنهم قد واجهوا صعوبة في تغطية النفقات والاحتياجات الأساسية وأنهم قد اضطروا إلى استدانة مبالغ إضافية من أجل تلبية احتياجاتهم خلال فصل الشتاء.

وقد حدد المستفيدون الغذاء والإيجار والنفقات الصحية على أنها أبرز الحاجات التي لا يزالون بحاجة إلى تلبيتها خلال أشهر الشتاء، وذلك بالإضافة إلى احتياجات محددة خاصة بهذا الفصل، بما في ذلك مواد التدفئة والملابس الشتوية.

ونظراً إلى أن أكثر من 70 في المائة من الأسر تستخدم المساعدات الشتوية لشراء مواد التدفئة، يمكن القول إن هذه المساعدة قد ساهمت في تلبية احتياجات موسمية محددة. لكن، ونظراً إلى حجم المبالغ التي أنفقت من هذه المساعدات على المواد الغذائية والنفقات الطبية وبدلات الإيجار وسداد الديون، فقد تم استخدام المساعدة الشتوية في الممارسة العملية كمبلغ نقدي متعدد الأغراض لتلبية الاحتياجات الأساسية التي تتفاقم في فصل الشتاء. وقد يعكس ذلك أيضاً محدودية الفرص الاقتصادية خلال أشهر الشتاء، ما يحول دون توافر مصادر دخل بديلة إذ يقوم السوريون بأعمال موسمية، خاصة في قطاعات الزراعة أو البناء.

المساءلة أمام الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية

ما الذي يُقصد بالمساءلة أمام الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية؟

يشكّل التواصل مع المجتمعات المحلية جزءاً أساسياً من أي عملية إنسانية. تحرص وكالات الإغاثة في لبنان بقدر الإمكان على ألا يتمتع السكان المتضررون بالحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم فحسب، وإنما أيضاً الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها للتنعم بالحماية والتمكن من الوصول إلى الخدمات والدعم. يتم تعريف التواصل مع المجتمعات المحلية على أنه تواصل متبادل باتجاهين بين الأشخاص المعنيين والجهات الفاعلة الإنسانية. والهدف منه هو الاستماع إلى المجتمعات المحلية من أجل فهم أولوياتها والبحث عن أفضل السبل لتلبية هذه الأولويات. وخلال هذه المناقشات، يتم تقييم البرامج وتسجيل الاقتراحات من أجل تحسينها.

تُعتبر المساءلة أمام السكان المتضررين التزاماً رئيسياً في خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP)؛ إذ يتعين على سائر الوكالات الشريكة ضمان إشراك السكان المتضررين من اللاجئين والمجتمعات اللبنانية المحتاجة في تخطيط برامجها وتنفيذها. فعمليات الاتصال والتواصل التي يمكن خلالها للسكان المعنيين طرح الأسئلة وتسجيل ملاحظاتهم والمساهمة في المناقشات حول الاستراتيجيات الحالية والطويلة المدى، ضرورية. تلتزم الوكالات العاملة تحت مظلة خطة لبنان للاستجابة للأزمة بمجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالشفافية والمساءلة.

تستخدم الوكالات مجموعة واسعة من الأدوات والأنشطة من أجل تزويد السكان المتضررين بمعلومات دقيقة حول البرامج، بما في ذلك الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة والمتطوعين في مجال التوعية والمشاورات مع المجتمعات المحلية من خلال مناقشات جماعية مركزة. يضطلع المتطوعون في مجال التوعية بدور رئيسي في نشر المعلومات الدقيقة والمحدثة بطريقة ملائمة من الناحية الثقافية، فضلاً عن توجيه أفراد مجتمعاتهم إلى الخدمات المناسبة. وهم يتيحون للجهات الفاعلة الإنسانية إمكانية التحقق من المعلومات التي تم جمعها مباشرة والبقاء على اتصال مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها، فضلا عن دورهم البارز في تلقي الشكاوى وتسجيل الملاحظات. يسجل الشركاء الشكاوى والملاحظات ويعالجونها من خلال عمليات الإحالة، سواء ضمن منظماتهم أو عن طريق نقل الشكوى إلى الشركاء المعنيين.

تتم إدارة المشاركة الناشطة للسكان المتضررين في غالبية الأحيان من خلال لجان مختلفة. وتشمل اللجان التي يتم تنسيق عملها من قبل قطاع الحماية لجاناً خاصة بإدارة المواقع الجماعية والأهل ومجموعات ولجاناً خاصة بالشباب وأخرى بالمرأة والأحياء والبلديات.

توفر مراكز التنمية المجتمعية ومراكز الخدمات الإنمائية أماكن آمنة وعامة حيث يمكن للأشخاص القادمين من خلفيات متنوعة التلاقي والتواصل. يتم نشاء هذه المراكز مع هدف رئيسي وهو تمكين كل من اللاجئين والسكان اللبنانيين من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

تساعد مشاركة المجتمعات المحلية الجهات الفاعلة على تصميم برامج قادرة على تلبية احتياجات السكان. ويُعتبر برنامج الدعم النقدي من بين أولويات خطة لبنان للاستجابة للأزمة التي توضح كيف تتم ترجمة المساءلة أمام السكان المتضررين عملياً إلى مساعدة. فثمة عدد من الوكالات التي تقدم مساعدات نقدية إلى اللاجئين، فضلاً عن المجتمعات اللبنانية الفقيرة. وتشير عمليات رصد ما بعد التوزيع إلى أن اللاجئين يشعرون بثقة أكبر إذ يُترك لهم الخيار لتقرير كيفية تلبية احتياجات أسرهم. وذلك يوضح كيف يمكن تقديم المساعدة بطريقة لائقة وكريمة مع ضمان حرية الاختيار للمستفيد.

على غرار ذلك، يتم تحديد أولويات التدخلات البلدية على أساس عمليات تخطيط تشاركية ضمن البلديات من خلال رسم خرائط المخاطر والموارد على المستوى البلدي. فذلك من شأنه زيادة مشاركة السلطات والمجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها والتأثير في طريقة تصميم البرنامج.

مائدة مستديرة

نظمت مؤسسة عامل مائدة مستديرة لمناقشة المساءلة أمام الأشخاص المشمولين بالاختصاص في 18 نيسان. وقد عقدت المائدة المستديرة التي حملت عنوان "المساءلة في لبنان: بين النظريات والممارسات والآفاق" كخطوة أولية في سلسلة مناقشات تتناول سبل تفعيل المساءلة أمام السكان المتضررين. وقد توافق المشاركون على ضرورة مواصلة محادثات أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بتفعيل المساءلة أمام السكان المتضررين؛ كما أثارت المائدة المستديرة الاهتمام بالمزيد من التنسيق في مثل هذه القضايا.

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين

ثمة شبكة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين قائمة في لبنان وهي تعمل بقيادة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وبدعم من اليونيفيل والمفوضية. لقد تعاونت هذه الشبكة مع سائر وكالات الأمم المتحدة من أجل تحديد جهات الاتصال والتنسيق المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين ووضع إجراءات داخلية للإبلاغ عن الشكاوى ذات الصلة والتحقيق فيها. ولتسهيل هذه العملية، تم وضع مجموعة من إجراءات التشغيل الموحدة.

تجرى عمليات التقييم من خلال مناقشات جماعية مركزة مع نساء وفتيات ورجال وفتيان لتحديد عوامل الخطر والفئات الأكثر عرضة للخطر وآليات الإبلاغ الآمنة. كما تعمد الوكالات الشريكة من خلال هذه المناقشات إلى تقييم مستوى الوعي بين المجتمعات المحلية.

مدونة قواعد السلوك ومنع الغش

إن موظفي المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمون باتباع مدونة قواعد سلوك يوقعون عليها عند توظيفهم ويُعاد التأكيد عليها بانتظام من خلال حلقات تدريبية ودورات لتجديد المعارف. كما تتضمن اتفاقيات الشراكة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إشارات إلى مدونات قواعد السلوك الخاصة بالوكالات. فالوكالات والمنظمات غير الحكومية توقّع مدونات خاصة بها وتمتلك ضمانات لمنع الغش، بما في ذلك وحدة خاصة للتحقيق.

إن المواد الإعلامية والمشورة المتعلقة بمكافحة الغش هي من بين التدابير التي يتواصل تنفيذها طوال العام في مراكز استقبال اللاجئين ومواقع عمليات التوزيع والمخيمات والملاجئ والمستشفيات والمستوصفات والمراكز الاجتماعية والبلديات وغيرها.

الوكالات التي ساهمت في وضع هذا التقرير

وكالة التعاون التقني والإنمائي (ACTED) ومنظمة العمل لمكافحة الجوع (ACF) ومؤسسة عامل ومنظمة Solidarités International ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الرؤية العالمية – لبنان.

الجهات المانحة

الاتحاد الأوروبي، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، جمهورية كوريا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، قطر، كندا، الكويت، لوكسمبورغ، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، موناكو، النرويج، النمسا هولندا، الولايات المتحدة الأميركية، اليابان.

كما تم تلقي المساهمات من صندوق مواجهة الطوارئ وصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، فضلاً عن تلك المقدمة من جهات مانحة خاصة.